EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر يونيو 2024

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر يونيه ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

المقدمة

يتعرض الصحفيون/ات والإعلاميون/ات إلى صعوبات وتحديات وتجاوزات، تصل حد الانتهاكات خلال تأدية مهام عملهم/ن؛ وهو ما يبدو متوقعًا، كون الصحافة نافذة المجتمع على الحقيقة، وحاملة لواء المعرفة في وقت يصعب فيه المجاهرة بتلك المعرفة، وتُحجب فيه المعلومات.

وتصدر عن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير شهرية تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين؛ الأولى رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

كما يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر يونيو وخرائط توزيعها:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عدد 6 انتهاكات، خلال شهر يونيو 2024، هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس الواقع عليه الانتهاك، إلى 5 انتهاكات بحق صحفيين، وانتهاك وحيد بحق صحفية.

أما من زاوية التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهر يونيو 2024، نجد أن الشهر شهد وقوع 6 انتهاكات، حسبما رصدنا، هذه الانتهاكات توزعت كالتالي: شهدت محافظة القاهرة وقوع 5 انتهاكات على إقليمها، فيما شهدت محافظة الجيزة وقوع انتهاك وحيد على أراضيها.

فيما يتعلق بتوزيع الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو 2024 من زاوية نوعية الانتهاك، نجد أن الانتهاكات الـ 6 التي وثقناها خلال الشهر، 2 انتهاك منهم كان "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، بينما الـ 4 انتهاكات المتبقية كانت "حجب حقوق مالية".

كذلك فإن النظر للانتهاكات التي شهدها شهر يونيو 2024 من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، يكشف لنا أن فئة محرر تعرضت لـ 5 انتهاكات خلال الشهر، وأن فئة مترجم صحفي تعرضت لانتهاك وحيد خلال يونيو.

في الأخير، فإن مقاربة الانتهاكات الـ 6 التي شهدها شهر يونيو 2024، من زاوية نوع جهة عمل الشخص القائم بالانتهاك، يكشف لنا أن مؤسسات قضائية مسؤولة عن 2 انتهاك من العدد الإجمالي للانتهاكات التي شهدها الشهر، وأن مؤسسة صحفية ارتكبت 4 انتهاكات بحق صحفيين/ات خلال الشهر.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها. أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

1 -حجب الحقوق المالية لصحفيين

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 15 يونيو 2024، واقعة حجب مرتب شهر مايو، لـ 4 صحفيين/ات (محررين/ات رياضة)، في إحدى المواقع المستقلة.

يقول أحد الصحفيين، رفض ذكر اسمه، تواصل معه المرصد المصري للصحافة والإعلام، إن "الإدارة تماطل في دفع المرتب، وتحدد مواعيد لدفع الراتب لكن دون التزام حقيقي به"، ويضيف: "عملت في هذه المؤسسة منذ نهاية شهر يناير 2024، أول شهرين من العمل كانت المرتبات تصل في موعدها، لكن آخر شهرين من العمل، تأخرت المرتبات".

ويشير إلى أن الإدارة ردت التأخير إلى وجود أزمة مالية يعانيها الموقع، لكن أحد المسؤولين بالمكان أفاد أن الإدارة تستشعر أنها تسرعت في تأسيس قسم رياضة، وهو ما اعتبره الصحفي الذي تواصل مع فريق الرصد دليل على أن تأخير المرتبات هو جزء من سياسة تطفيش لعدد من المحررين، لكنه أشار في شهادته إلى أن تأخير المرتبات كان بحق كل العاملين/ات في المكان، وليس لمحرري قسم رياضة فقط.

يقول الصحفي إننا لم نتواصل مع النقابة؛ خاصة أننا صحفيين غير مُعينين بالمؤسسة، وبالتالي ليس هناك ما يثبت وجود علاقة عمل، ما يصعب معه اتخاذ إجراء ضد المكان.

العدالة الجنائية:

2 -تجديد حبس الصحفي يحيى خلف.

قررت محكمة جنايات الجيزة (الدائرة العاشرة)، في 13 يونيو 2024، تجديد حبس الصحفي يحيى خلف الله، المحتجز بسجن الجيزة المركزي، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية 13338 لسنة 2022 جنح قسم الجيزة، مع مراعاة التجديد فى المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو (كونفرانس)، سألت المحكمة الصحفي عن الاتهامات الموجهة له، وقد أنكر الصحفي ما وجه له من اتهامات، فيما طالب بإخلاء سبيله بأي ضمانات تراها هيئة المحكمة، من جانبه طالب الدفاع طلب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي، واستبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وبحسب محامي المرصد الحاضر مع الصحفي، فقد شهدت جلسة التجديد، معوقات طالت المحامين وعرقلت عملهم؛ وهي: (1) إطالة الانتظار في بدء الجلسات. (2) عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة؛ ما تسبب فى ازدحام غرفة المداولة. (3) عدم تمكين المحامي من الحديث عن المتهم الخاص به بصورة جيدة. (4) رفض المحكمة السماح للمحامي بالتواصل مع المتهم والحديث معه.

3 -جديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب.

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 29 يونيو 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى أحمد عبد المحسن حسن وشهرته مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 أمن دولة عليا، مع مراعاة التجديد فى المواعيد المقررة.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو (كونفرانس)، إلا أن المتهم لم يحضر خلال الجلسة؛ بسبب ارتفاع عدد السجناء المعروضين أمام هيئة المحكمة، كما أن المحكمة طالبت الدفاع الموجود مع المتهمين أن يرشحوا واحد منهم أو اثنان لتمثيلهم جميعا في الحديث لهيئة المحكمة؛ واحتجاجًا على ذلك رفضت هيئة الدفاع البقاء وقررت الانسحاب من الجلسة.

بحسب ما سبق ذكره؛ فقد شهدت الجلسة التجديد انتهاكات، بحق الصحفي المحبوس وبحق هيئة الدفاع عنه؛ أما الصحفي فإن جلسة التجديد وصدور قرار تجديد حبسه، كل ذلك تم في غيابه، ودون سماعه؛ في مخالفة صريحة لقانون الإجراءات الجنائية. أما المحامي إذ حيل بينه وبين حضور جلسة التجديد، مع تشديد النيابة عن اختيار محامي أو أثنان لتمثيل كل الدفاع الحاضر مع المتهمين.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر يونيو 2024؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عدد 6 انتهاكات، خلال شهر يونيو 2024، هذه الانتهاكات توزعت من حيث جنس الواقع عليه الانتهاك، إلى 5 انتهاكات بحق صحفيين، وانتهاك وحيد بحق صحفيات.

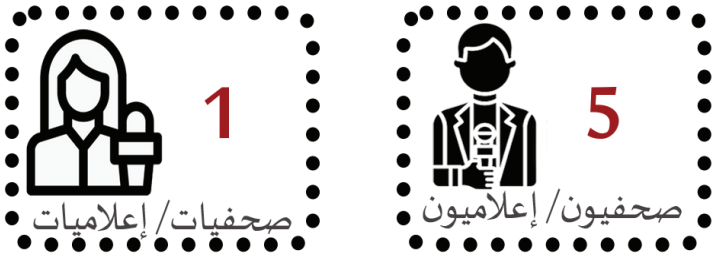

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

يخبرنا توزيع الانتهاكات المسجلة، وفق نطاقها الجغرافي، أن هناك 3 انتهاكات من أصل 6 انتهاكات شهدهم الشهر، وقعت في نطاق محافظة القاهرة، وتساوت معها محافظة الجيزة حيث شهدت وقوع 3 انتهاكات في نطاقها الجغرافي، فيما لم تشهد أية محافظات خارج القاهرة الكبرى وقوع أية انتهاكات فيما رصدنا خلال الشهر.

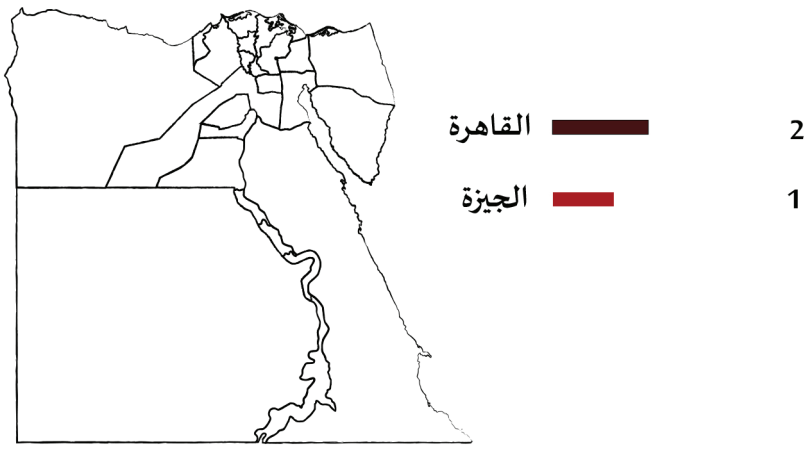

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

من زاوية التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهر يونيو 2024، نجد أن الشهر شهد وقوع 6 انتهاكات، حسبما رصدنا، هذه الانتهاكات توزعت كالتالي: شهدت محافظة القاهرة وقوع 5 انتهاكات على إقليمها، فيما شهدت محافظة الجيزة وقوع انتهاك وحيد على أراضيها.

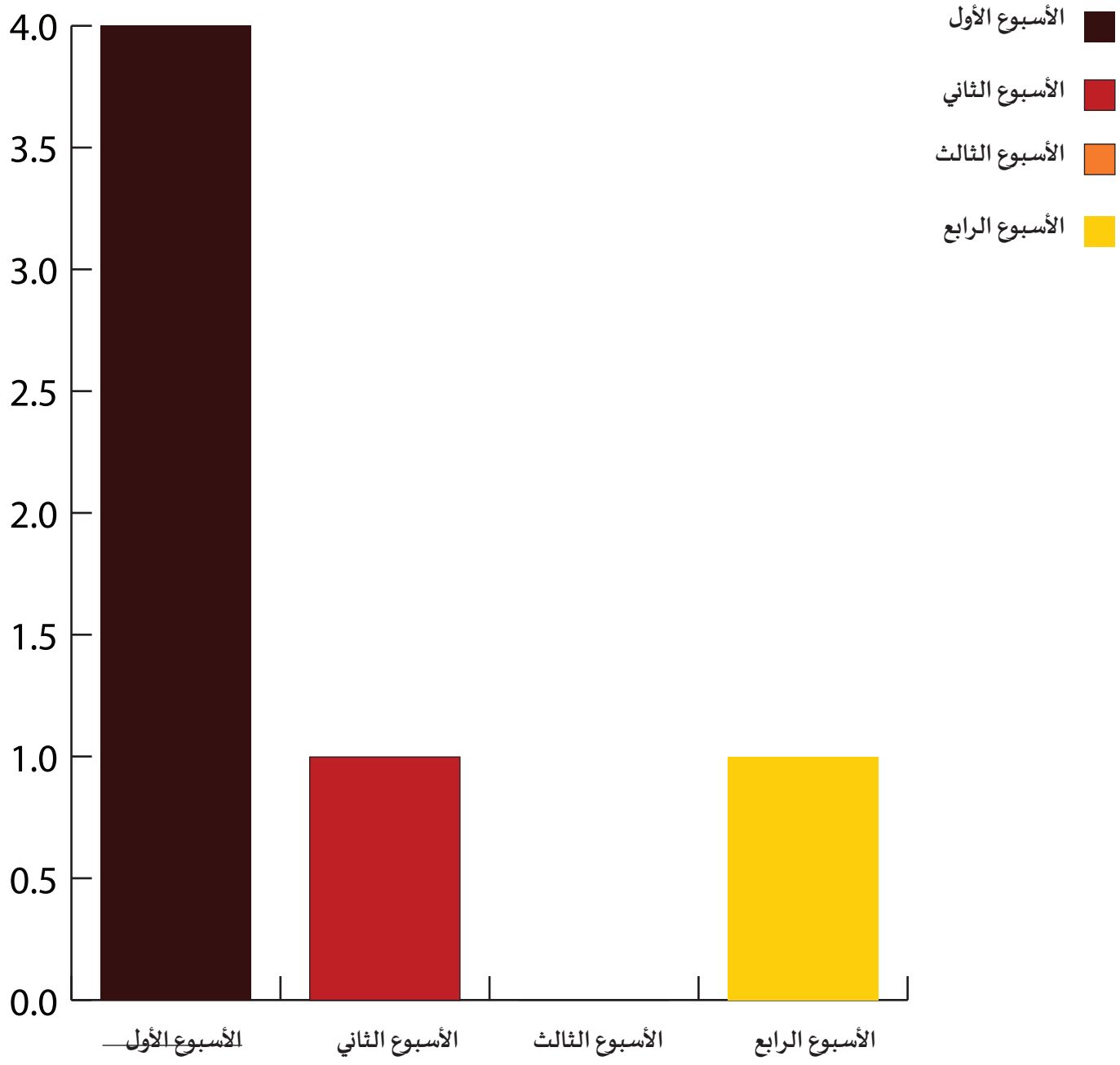

4. نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

فيما يتعلق بتوزيع الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو 2024 من زاوية نوعية الانتهاك، نجد أن الانتهاكات الـ 6 التي وثقناها خلال الشهر، نجد أن 2 انتهاك منهم كان "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، بينما الانتهاكات الـ 4 المتبقية كانت "حجب حقوق مالية".

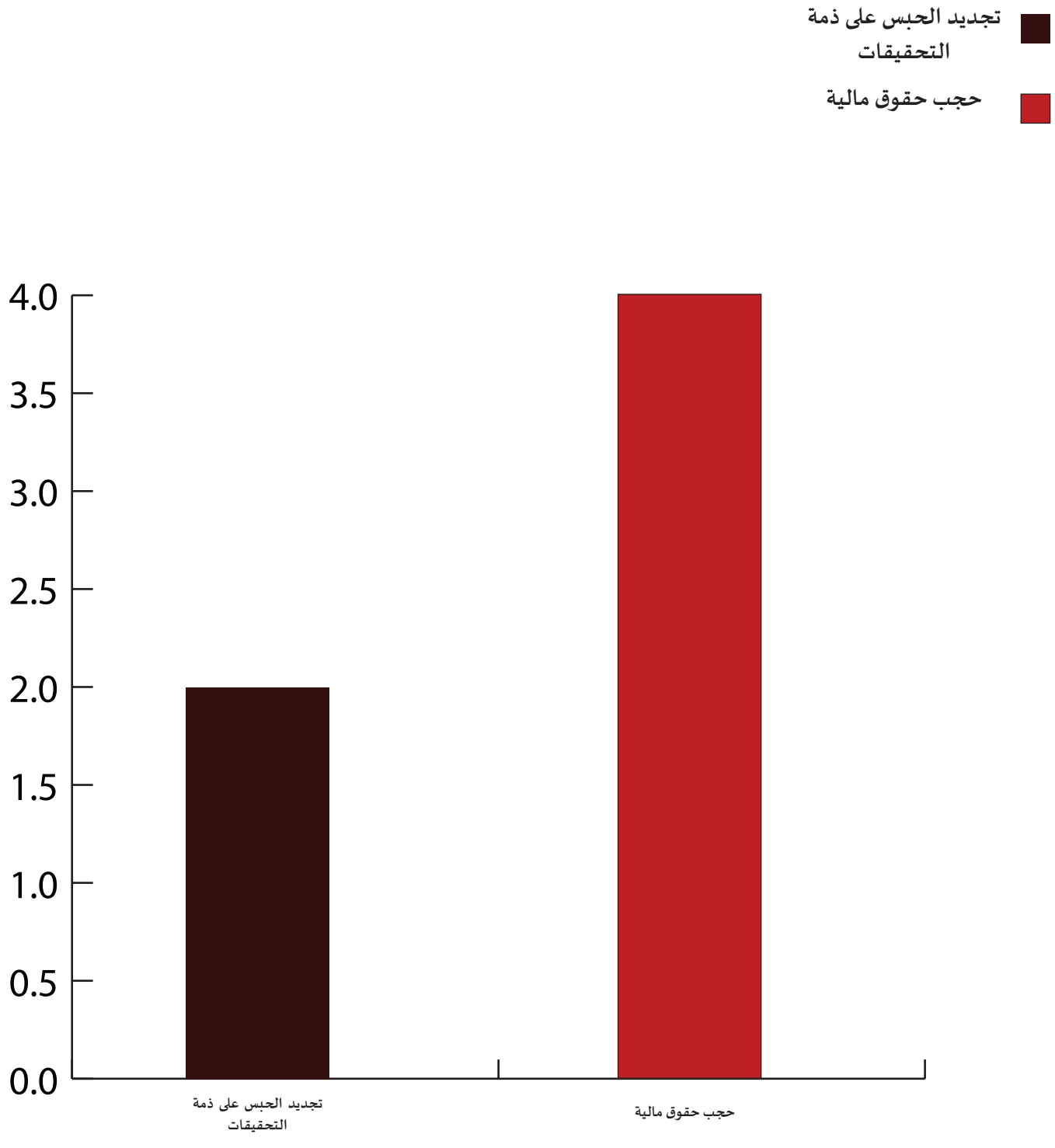

5. نوع التوثيق:

يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وعليه، يخبرنا توزيع الانتهاكات الـ 6 التي شهدها الشهر من حيث درجة موثوقيتها، أن الانتهاكات المرصودة جرى توثيقها كلها بصورة مباشرة.

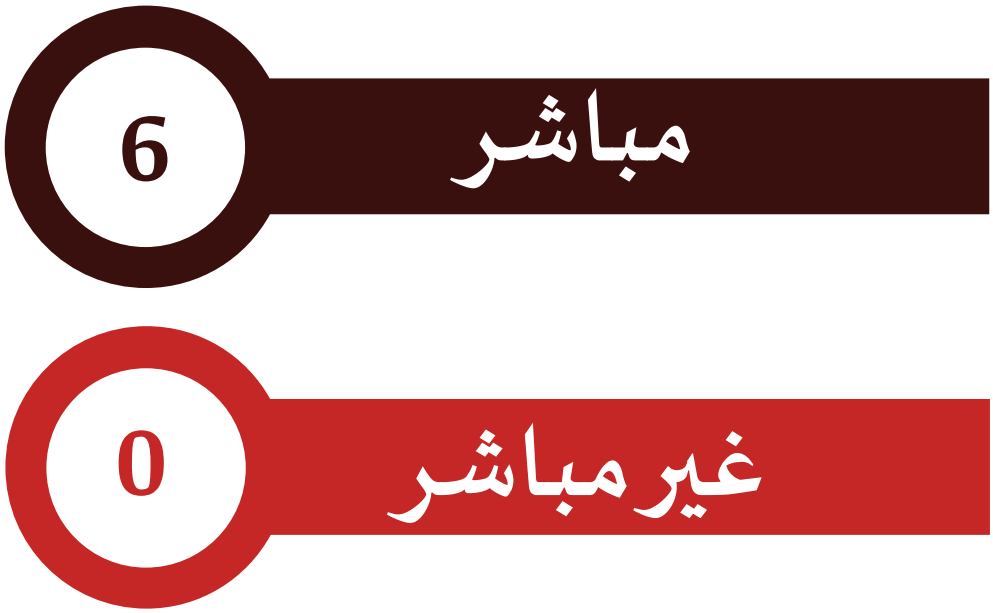

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

توزيع الانتهاكات التي شهدها شهر يونيو 2024 من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، يكشف لنا أن فئة محرر/ة تعرضت لـ 5 انتهاك خلال الشهر، وأن فئة مترجم/ة صحفي/ة تعرضت لانتهاك وحيد خلال يونيو.

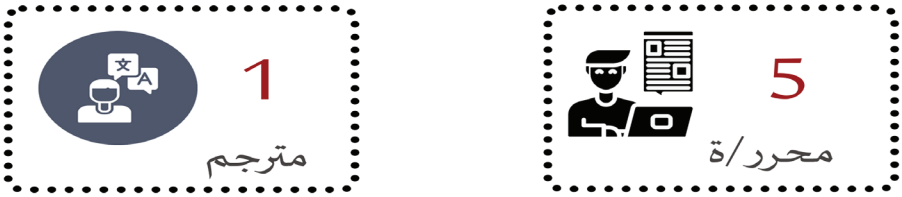

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

أخيرًا، يكشف لنا توزيع الانتهاكات الـ 6 التي شهدها شهر يونيو 2024 من زاوية نوع جهة عمل الشخص القائم بالانتهاك، أن مؤسسات قضائية مسئولة عن 2 انتهاك من العدد الإجمالي للانتهاكات التي شهدها الشهر، وأن مؤسسة صحفية ارتكبت 4 انتهاكات من أصل 6 شهدهم الشهر، بحق صحفيين؛ هذا في الوقت الذي كان يفترض فيه أن تكون المؤسسات الصحفية هي حائط الصد الأساسي في الدفاع عن حقوق الصحفيين/ات.

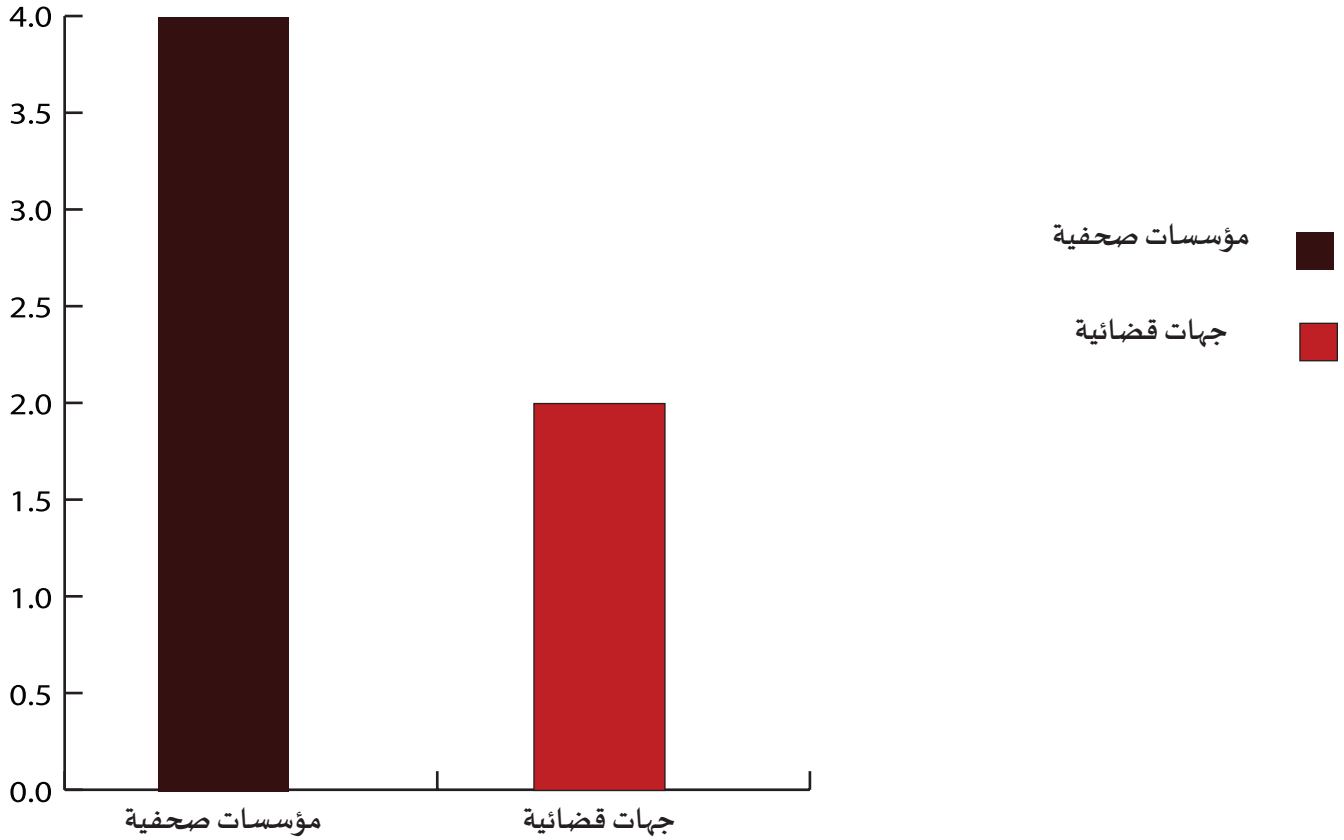

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات:

تشهد أعداد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات والإعلاميين/ات حالة تأرجح بين شهر وآخر؛ هذا التأرجح يعود إلى عدة أسباب، بعضها يتعلق بالصحفي/ة نفسه المتعرض/ة للانتهاك، مثل الإحجام عن الإبلاغ؛ خوفًا من تداعيات ذلك على الأمان الشخصي، أو المستقبل المهني، وبعضها يتعلق بالمؤسسات الصحفية التي يعمل بها الصحفي/ة والتي تميل للحلول الودية؛ تجنبًا لإثارة الجدل أو خلق مشكلات أوسع، وسبق لفريق الرصد بالمرصد المصري للصحافة والإعلام أن رصد انتهاكات رفض أصحابها الإعلان أو الإبلاغ عنها، واكتفوا بالصمت والتناسي أو الحلول الودية في حال كانت مطروحة.

بعض العوامل المسببة في إحجام الصحفي/ة عن الإبلاغ عما يقع بحقه/ا من انتهاكات تتعلق بالسياق المُعادي؛ الذي يدفع كثير من الصحفيين/ات إلى التعامل مع الانتهاكات باعتبارها ضريبة مهنة البحث عن المتاعب، وجزء طبيعي من تكلفة العمل بالصحافة. وبالتأكيد يبقى من الراجح، في ضوء كل ما سبق، أن هناك انتهاكات لم يرصدها فريق المرصد المصري.

<u>في نهاية التقرير نشير إلى عدد من التوصيات:</u>

1 -ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات.

2- السعي إلى إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب- صاحبات الرأي، وإطلاق سراحهم/ن.

3 -هناك انتهاكات تقع بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات ترتكبها المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلّق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، من هنا يستلزم على المؤسسات الصحفية والإعلامية أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاء للعاملين/ات لديها، وأن لا تستسهل قرارات الفصل والخصم.

4 -ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطارًا واضحًا ومحددًا لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة و صاحب/ة العمل.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org